

خلفيات استفحال الهجرة غير الشرعية ومخلفاتها على الأطراف المحركة لها

الأستاذ: حدارة محمد

أستاذ محاضر

جامعة زيان عاشور بالجانة

مجال خديجة

طالبة دكتوراه

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت

البريد الإلكتروني Hadjadjkhadidja050@gmail.com

الملخص:

تمثل الهجرة غير الشرعية تحديا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا خطير الشأن أمام معظم بلدان العالم، لذا فان ضرورة فهم أسباب هذه المعضلة ومعرفة أنماطها ومختلف انعكاساتها هو أمر حاسم، بهدف تحديد الثغرات والعراقيل المشتركة التي تدفع المهاجر إلى الهجرة، ومن هنا تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أسباب انتشار هذه الظاهرة وإدراج أثارها السلبية التي تمس الأطراف المحركة لها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المهاجر، دول الاستقطاب، دول العبور.

The summary: Illegal immigration represents a serious political, social and economic challenge for most countries in the world, so the need to understand the youth of this dilemma and know its patterns and its various implications is crucial in order to identify the gaps and common obstacles that drive the migrant to emigrate, hence this research paper aims to identify Reasons for the spread of this phenomenon and the inclusion of its negative effects that affect the driving parties.

Key words: immigration, immigration, polarization countries, transit countries

مقدمة:

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي تفرض نفسها في الوقت الراهن خاصة في ظل الثورات العربية وما تشهده منطقة الشرق الأوسط من نزعات أمنية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واختلال التوازن بين أقطاب العالم بوجود عالم غني متقدم وآخر فقير متخلف، الأمر الذي ترتب عنه إشكالات العملية أفرزتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة لدى دول الاستقطاب وكذا دول المقصد ومنبع، وتعد الجزائر بحكم موقعها الجغرافي من أهم الدول المتأثرة بهذه الظاهرة باعتبارها دولة مقصد وعبور بالنسبة للمهاجرين القادمين من الساحل الإفريقي ودولة

مصدرة لمواطنيها اللذين يريدون اعتناق الضفة الأخرى لتحسين أوضاعهم. والإشكال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد ما هي أهم عوامل طرد واستقطاب الأفراد للدول دون احترامهم الأطر القانونية وانعكاسات ذلك على الأطراف المحركة لها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نولي بالشرح والتركيز على النقاط التالية:

المبحث الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعريف اللغوي للهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: أسباب استفحال الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: العوامل المرتبطة بدول المنبع

المطلب الثاني: العوامل المرتبطة بدول المقصد

المبحث الثالث: آثار انتشار الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول المنبع

المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاستقطاب

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير شرعية على المهاجر غير الشرعي

المبحث الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

قبل تحديد تعريف الهجرة غير الشرعية ينبغي الوقوف على مدلولها في اللغة أولاً ثم الولوج إلى معناها الاصطلاحي.

المطلب الأول: التعريف اللغوي للهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة في اللغة على أنها هاجر المهاجر مهاجرة من البلد وخرج منه إلى بلد آخر وتَحَجَّرَ فلان تشبه بالمهاجرين¹ وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن ويسمى المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومسكنهم التي نشئوا بها والتحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلد آخر فهو مُهاجر².

وكلمة مهاجر كذلك تطلق على الوافد على البلاد و النازح، بعكس اللغة الفرنسية حيث عندما ينتقل المهاجر **Le migrant** إلى بلد آخر غير بلده يسمى وافد **imigrant** بالنسبة للبلد الجديد، وهو مهاجر نازح **émigrant** بالنسبة لبلده الأصلي³، وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفها بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض

تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول، أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة⁴، والهجرة ذكرت في أكثر من واحد وثلاثين مرة، في كتاب الله العزيز وهذا يدل على أن لها مكانة عظيمة، ومنزلة كبيرة في الشريعة الإسلامية، وجاء الحديث عنها بصيغ عديدة وأساليب متنوعة في القرآن الكريم منها قوله عز وجل (إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيهِمْ حُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَا أُولَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)⁵ ولا يكاد يخلو نص شرعي تكلم عنها إلا و قرن باعثها بالبعد العقائدي لقوله تعالى في كتابه الحكيم (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ) كما تضمن القرآن الكريم هجرة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام قال تعالى (فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي ۗ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)⁷.

وكانت الهجرة على مختلف الشرائع السماوية والوضعية مباحة ومشروعة لان انتقال الإنسان من مكان إلى آخر ساهم في اعمار الكون بالاكتشافات وتلاقي المجموعات البشرية مختلفة الثقافات والتوجهات، بحثا عن ظروف عيش أفضل له ولمن حوله.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية

ولقد ازدادت معالم الهجرة تتبلور أكثر خاصة مع بروز العولمة وتطور وسائل الاتصال والمواصلات وتزايد الرغبة لدى شعوب الدول الفقيرة في الهجرة إلى الدولة الغنية لحاجتها لليد العاملة لبناء نفسها خاصة مع انهيارها إبان الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا الازدياد المضطرب والانتقال المتسارع أصبح عبئا ثقيلا على دول الاستقطاب استقبل برفض التأشيرات وسد الثغرات وتشديد الإجراءات ومعاقبة كل من يدخل إليها دون احترام القواعد القانونية المنظمة لعملية الانتقال مما أدى إلى البحث عن حلول أخرى لاستمرار الحياة بوتيرة تتلاءم مع مقتضيات الحاجة البشرية أهمها معانقة المجهول بامتطاء قوارب وشاحنات اغلبها لاتصل إلى البلد المعلوم⁸، ولقد تعددت مفاهيم وتسميات الهجرة غير الشرعية فهناك من أطلق عليها مصطلح الهجرة غير القانونية معرفاً إياها على أنها (دخول الشخص موطناً غير موطنه أو يسافر للإقامة في وطن أجنبي بدون حيازته الوثائق اللازمة أو المرخصة التي تسمح باستقباله أو بإقامته)⁹ وهناك من أطلق عليه مصطلح الحراف وهو مصطلح شائع استعماله في بلدان المغرب الكبير ويعني (أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوربي في قوارب الموت، وعندما يصلوا يقوموا بحرق وثائقهم التي تربطهم ببلدهم الأصلي)¹⁰، وهناك من أطلق على تسميتها الهجرة السرية (فالمهاجر يدخل إلى الدولة المقصودة خفية عن حراس الحدود

ويعيش فيها خفية) ومن الناحية الدولية أطلق عليها المؤتمر الدولي لسكان والتنمية لسنة 1994 مصطلح الأشخاص بدون وثائق¹¹.

وهذه التعاريف على الرغم من اختلافها من حيث التسمية إلا أنها تحوي مدلول واحد أن الهجرة غير الشرعية تعني خروج الفرد من إقليم دولته أو دولة أخرى دون الحصول على موافقتها لفترة ما، أو دخوله إلى إقليم الدولة المستقبلية من منفذ غير شرعي حاملاً مستندات غير حقيقية مخالفًا بذلك لوائح أنظمتها الداخلية والقواعد المتعارف عليها دولياً¹². وهذا التعريف يتواءم مع المنظومة التشريعية، والمعالج للمسألة بموجب قانون 08-11 هذا الأخير ينظم شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وتنقلهم فيها والإقامة بها، في حالة عدم إتباع الفرد المخاطب بإحكامه إجراءات الدخول، والإقامة يعد مهاجر غير قانوني.

وبالرجوع كذلك إلى أحكام قانون العقوبات أوجب المشرع الجزائري على كل جزائري أو أجنبي أن يتبع إجراءات الخروج، وإلا تعرض إلى عقوبات جزائية، وإرادة المشرع في هذه الحالة تُدرج وفق مدلول الهجرة غير القانونية، وهذا ما تحذره عنواننا للقسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول من الكتاب الثالث من الجزء الثاني لقانون العقوبات¹³ الذي جاء فيه الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني فالهجرة التي تكون مخالفة للقوانين المعمول بها تكون غير قانونية¹⁴.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الجزائري استعمل مصطلح الهجرة غير الشرعية بموجب المادة 175 مكرر يعاقب بالحبس كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم بصفة غير الشرعية، ونرى بأنه كان حرياً به أن يستعمل عبارة غير قانوني بدلاً من غير شرعي لاستقامة المعنى، وعدم تناقضه مع ما جاء في الجزء الثامن من قانون العقوبات المعالج لهذه الجريمة، كما أن مصطلح غير شرعي قريب إلى المنظور الشرعي لهذه الجريمة - الديني - أكثر من الناحية القانونية.

المبحث الثاني: أسباب استفحال الهجرة غير الشرعية

إن الدول من منظور انتشار الهجرة غير الشرعية تنقسم إلى ثلاثة أنواع دول المنشأ ومن أهمها بلدان إفريقيا و جنوب الصحراء مثل جيبوتي واريتريا وإثيوبيا والصومال، والجزائر، المغرب والسودان وفي قارة آسيا الهند باكستان وسيرلانكا والملاحظ أن العامل المشترك في هذه الدول معاناتها العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية والجغرافية التي جعلت من أفرادها يفكرون في البحث عن الدول تؤمن لهم نوع من الاستقرار والعيش بأمن وأمان، أما عن الدول المقصد فهي الدول الأكثر جاذبية وتطور، ويتمتع مواطنيها بمستويات دخل مرتفعة كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بينما دول العبور فهي الدول التي يعبرها المهاجرين وقد تطول أو تقصر مدة إقامتهم وقد تكون شرعية أو

غير شرعية، ثم يتجمع هؤلاء المهاجرين في أماكن معينة داخل كل دولة لينتقلوا بصورة سرية إلى دولة أخرى¹⁵، وعلى هذا الأساس يمكن إجمال عوامل انتشار الهجرة غير الشرعية إلى عوامل مرتبطة بدول المقصد وأخرى بدول المنبع.

المطلب الأول: العوامل المرتبطة بدول المنبع

وهي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت، وتسببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسله للمهاجرين من الناحية السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والديموغرافية والنفسية، والتي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم¹⁶ وأهمها:

1- العوامل الاقتصادية:

إن سياسات المخططات الاقتصادية التي نحتها الدول النامية خاصة العربية بعد الاستقلال لم تحقق النتائج المتوخاة منها والتي ترجع بالأساس إلى أن الخطط الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها لم تكن صحيحة، كما أن الأسس المعتمدة على ذلك كانت هشة ولم تصمد أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية.¹⁷ وتجلى في:

● عدم استقرار الأجور والحرمان من بعض الوظائف:

إن العديد من أبناء الدول المتخلفة خاصة ذو التعليم العالي لا يجدون فرص عمل، أو يتم التمييز بينهم، ويحرموا من بعض الوظائف المرموقة بمجرد العجز عن الحصول على الواجهة الاجتماعية، والمقابل المادي والمعنوي¹⁸.

● الفساد السياسي والإداري:

إن عزوف العديد عن العيش في وطنهم ناجم عن الإحباط الشديد الذي يصيبهم جراء اعتقادهم أنهم لا يتحصلون على نصيبهم من الثروات التي تزخر بها البلاد، الأمر الذي يدفعهم إلى التخلي عن الوطنية والتوجه نحو بلدان أخرى كرد فعل على ذلك، كما يمكن إدراج البيروقراطية السائدة في عملية التوظيف، إذ غالباً ما تقوم احتجاجات عارمة حول الطرق المتبعة في التوظيف، والتي جل ما يسودها الغموض والتحيز والفساد وما يحمله في طياته من رشوة و محسوبية¹⁹.

2- العوامل الاجتماعية:

إن الإنسان الطبيعي لا يمكن أن يسلك سلوكاً منحرفاً دون مشاكل اجتماعية تكون دافعا وسببا مباشرا أو غير مباشر للوصول به لمخالفة القوانين والمعايير الاجتماعية والانحراف وفي هذا المجال يعاني سكان الدول النامية العديد من المشاكل أهمها²⁰:

● البطالة:

تعرف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ولكنه لا يجده ²¹، كما عرفت دائرة المعارف الأمريكية (حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه و الباحثين عنه ولا يجدونه) ²²، وعرفت منظمة العمل الدولي على أنها (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر الثابت ولكن دون جدوى)، ²³ والبطالة أصبحت لا تقتصر على الشباب غير المؤهل علميا ومهنيا فحسب وإنما أصبحت تطول كذلك أعدادا هائلة من خريجي الجامعات وذوي الشهادات العليا، فأمام التزايد المطرد في آلية تكوين الخريجين وأمام عجز النسيج الاقتصادي العربي على امتصاص هذه الأعداد، أصبحت عملية البحث عن الشغل تطرح نفسها بجدوة، حيث تنتهي بأكثر من 60% من خريجي الجامعات العربية في كل سنة إلى وضعية بطالة مزمنة ²⁴ وهذا يفقد الإنسان إرادته وأثبات ذاته واهتزاز في شخصه مما ينعكس سلبا على أسرته ومجتمعه وتكون غالبا ردة فعله اللجوء لأي وسيلة سلبية للحصول على حاجاته الأساسية والاجتماعية، ويكون في الغالب خروجه على المعايير والقيم والسلوك اليومي في المجتمع ²⁵ وإذا طال أمدها تؤدي من الناحية النفسية إلى تغذية شعور الإحباط لدى العاطل مما يؤدي مع تزايد هذا الشعور وتفاعله إلى توليد شعور عدائي نحو المجتمع والآخرين ²⁶، ولقد أكدت الدراسات النفسية أن البطالة تضعف من الشعور بالانتماء والتوحد إلى الوطن وتؤدي إلى الشعور بالاغتراب عن المجتمع وعن الذات ²⁷.

● الفقر:

يعرف الفقر على انه الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء ²⁸ أو هو حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس غالبا بالدخل أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية ²⁹، ولقد اعتبرته هيئة الأمم المتحدة انه عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية ³⁰.

● التفكك الأسري:

تعتبر الأسرة المحيط الطبيعي لتنشئة الطفل ونموه، ومصدر أمانه وطمأنينته فإن تصدعت أو تفككت ضاع النمو الطبيعي والمتوازن للطفل وهذا التفكك يكون ماديا أو معنويا ³¹، والتفكك المادي يرجع لعدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة نتيجة الطلاق أو الوفاة أما التفكك المعنوي أو العاطفي تكون فيه الأسرة مترابطة ماديا، إلا أنه يسودها الخلاف ³²، ويدخل في نطاقه كذلك معاملة الطفل بقسوة من طرف أحد الأبوين أو كليهما ³³، إن الافتقار لهذه القيم الروحية للطفل يفقده معنى

الحياة، ويعيش في خيبة أمل كبيرة تجعله فريسة سهلة للانحراف الاجتماعي، والأخلاقي، والكره الدائم لكل من حوله ليتحول إلى كره اجتماعي يستدعي امتطاء قوارب الموت للتخلص من التصدع الاجتماعي الأسري، وما يحمله في طياته من تهميش وضياح.

● النمو الديمغرافي:

تعد دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية من المجتمعات الخصبة لارتفاع معدلات الخصوبة العالية فيها مع انخفاض سريع في معدل الوفيات³⁴، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الجنوب من سكان العالم إلى (84%) بحلول سنة 2025 مقابل (68%) في سنة 1960، وقد كانت نسبة (93%) من الأطفال الذين ولدوا في سنة 1990 في العالم النامي³⁵.

● فشل السياسات التعليمية:

في العديد من الأحيان يجد الطفل نفسه مضطراً لمغادرة الدراسة مبكراً وذلك لعدة أسباب، فقد تكون الأسرة غير قادرة على تحمل أعباء الدراسة، وقد تكون المدرسة بعيدة كما في العديد من القرى مما يضطر الآباء إلى إيقاف أبنائهم عن الدراسة، وقد يضطر الأطفال إلى مغادرة المدرسة نظراً للصورة القاتمة والمؤثرة التي يتركها الشباب الجامعي المعطل³⁶، مما يدفع بهم إلى اختصار الطريق والتوقف مبكراً عن الدراسة حتى لا يواجه نفس المصير، وفي حالات أخرى تضطر الأسرة لتوقيف ابنها عن الدراسة ليشتغل ويساعد على أعباء البيت، ويعتبر الأطفال المتسربين والمتوقفين عن الدراسة فئة مرشحة لخوض تجربة الهجرة غير الشرعية.

2- العوامل الجغرافية:

يعد العامل الجغرافي في الكثير من الأحيان عاملاً محددًا في ربط العلاقات بين الدول فقد أجمع العديد من الباحثين على أهمية القرب الجغرافي في ربط جسور التواصل والانتقال بين البلدان³⁷ فالمملكة المغربية مثلاً تشكل بوابة رئيسية وهمزة وصل بين أفريقيا وأوروبا فإذا كان هذا القرب الجغرافي قد ساهم في فترة الفتوحات الإسلامية في تسهيل فتح الأندلس على يد طارق بن زياد فإنه أصبح اليوم وبعد مضي قرون عديدة ملاذاً لكل الذين يئسوا واستحال عيشهم، ويتطلعون لعالم آخر مختلف لم يعرفوا عنه شيئاً سوى صورة بنيت في مخيلتهم، تدفعهم إلى المخاطرة بأرواحهم وراء آمالهم، ولقد أكدت الدراسات السوسولوجية الإستراتيجية أن بلدان شمال أفريقيا عموماً قنطرة عبور، ليس فقط لرؤوس الأموال، وإنما أيضاً لأسراب من البشر في مستقبل أعمارهم ممن يلقون بأرواحهم وسط أمواج المتوسط تستهويهم لحظة الوصول إلى الضفة الأخرى³⁸.

المطلب الثاني: العوامل المرتبطة بدول المقصد

وهي عبارة عن عدة عوامل ساهمت في جذب العديد من المهاجرين كتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية متحملة العبء الأكبر من هؤلاء الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية³⁹. وأهم هذه العوامل:

1- السياسة المتبعة من قبل حكومات دول المقصد:

تعد الدول الأوربية من أهم الدول المستقطبة لسيل المهاجرين غير الشرعيين، وهذا يعود إلى عدة عوامل تجعلها محل استيراد لزحف البشري نحو إقليمها كتحسن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي زاد من إصرار العديد على شد الرحال، وهذا ما جعلها تستحدث ترسانة قانونية تواكب هذه الظاهرة التي باتت تهدد كيانها وتؤرق صفوها، ومن جهة أخرى عسكرة حدودها و تطويق أقاليمها من خلال تفعيل أجهزة أمنية تسهر على ذلك وهذا ما سوف نوليّه بالشرح في نقطتين هما:

● تجريم الهجرة غير الشرعية في النصوص القانونية للدول الأوربية:

اتبعت العديد من الدول الأوربية سياسة تشديد نصوصها القانونية فيما يتعلق بالهجرة السرية وأهمها فرنسا حيث قدم وزير الداخلية آنذاك نيكولا ساركوزي مشروع للحد من اللأمن الذي تعاني منه الدول الأوربية، وقد انتهى إلى ربط بين مفهومي الأمن والهجرة، لأن على حد اعتقاده أن المشاكل التي تعاني منها الدولة الغربية بسبب الهجرة تمس أمنها وسلامتها وسلطتها، وقد صادق مجلس الوزراء على ذلك المشروع الذي تقدم به وزير الداخلية بتاريخ 2003/05/01، وقد تضمن هذا القانون شروط إقامة الأجانب ودخولهم التراب الفرنسي، والتي تغيرت وأصبحت أكثر صرامة وصعوبة حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة⁴⁰، وبمجرد وصول ساركوزي إلى الحكم سنة 2007 قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا على مدى تاريخها أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية تولى هذه الوزارة بريس هورنغو الذي تربطه بساركوزي علاقة قوية جديدة في جو مشحون بالاستياء والمعارضة من أوساط سياسية وإعلامية على رأسها المنظمات المعنية بالهجرة التي ذهب البعض منها إلى اتهام الوزير بأنه وزير التطهير العرقي وهذا ما تجسده إستراتيجية ساركوزي المعرفة بالهجرة الانتقائية⁴¹.

● استحداث أجهزة أمنية لتطويق الأقاليم الأوربية:

استحدثت الدول الأوربية العديد من الأجهزة قصد حماية إقليمها خاصة في ضل اتحادها مع بعضها البعض⁴² وتكتلها لمحاربة كل ما يشكل اعتداء على شعبها وأرضيها أهمها منظمة الشرطة

الأوربية⁴³ والتي تعمل على ضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين ، والذين يبذلون قصارى جهودهم لتوفير المأوى لهم واستغلالهم بأجس الأسعار للقيام بالأعمال التي يطلق عليها D3 (قاسية، خطيرة، قذرة)⁴⁴ وكذلك الوكالة الأوربية لإدارة الحدود Frontex:⁴⁵ والتي زودت بستة وعشرون طائرة مروحية، واثنان وعشرون طائرة صغيرة، ومائة وثلاثة عشر باخرة بالإضافة إلى أربع مائة وستة وسبعون شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب⁴⁶ ، ومن أهم مهام المنظمة تسيير التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بهدف إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية أو سواحل الدول العبور التي انطلقوا منها وإبرام اتفاقات أمنية مع تلك الدول بغرض وقف حركة المهاجرين غير الشرعيين ودوريات بحرية للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل⁴⁷.

2- العوامل الاقتصادية التي تتمتع بها دول المقصد:

تتمتع دول المقصد وفرصة اليد العاملة في القطاعات الخاصة خاصة دول الاتحاد الأوربي و سواء كانت تعاني من أزمة اقتصادية أو لا تجد أبناءها مستغنون عن بعض الوظائف فدولة اليونان على الرغم من كونها تعاني من مشكلة البطالة فهي بحاجة إلى تأمين مناصب عمل لأفرادها، اللذين يأبون العمل في بعض القطاعات الخاصة التي يبذل فيها جهد عضلي وعادة ما تكون خطيرة، أو يكون راتبها غير كافي لتأمين مستوى معيشتهم لذا نجد أصحاب بعض الأعمال يعتمد على العمالة الوافدة لجني الفواكه والخضار، أو خياطة الملابس أو تنظيف المباني⁴⁸، كما يجفز الشباب أيضا على الهجرة، الحملات الموسمية التي تقوم بها الدول الأوربية خاصة إسبانيا وإيطاليا من أجل تسوية أوضاع المهاجرين السريين كما حدث في إسبانيا مؤخرا، حيث استفاد عدد كبير من المهاجرين غير شرعيين من هذه الحملة واستطاعوا تسوية أوضاعهم⁴⁹.

3- العوامل الاجتماعية:

تمتع الدول المتقدمة بعدة عوامل جعلتها قبلة للعديد من الأفراد الحالمين بتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالي:

● قلة عدد السكان:

تعاني العديد من الدول المتقدمة تراجع في عدد سكانها فالاتحاد الأوربي يعد الأكبر سنًا في العالم مع هبوط نسبة الشباب تحت العشرين ، وارتفاع نسبة الكبار فوق الستين من العمر فدولة

اسبانيا مثلا يبلغ عدد سكانها 40 مليون، وسيخفض بحوالي 5 ملايين في عام 2050، ومن المتوقع ارتفاع عدد اللذين يفوقون الستين من العمر بمقدار 10 مليون⁵⁰.

● المظاهر الخارجية:

وتظهر في مظهرين دور الإعلام، وما يبيده الأفراد من سلوكيات أثناء عودتهم إلى بلد المصدر.

● دور الإعلام:

من بين العوامل الأقدر على تصوير العواطف والأكثر رسوخا في المخيلة الإعلام، وأهم صورته السمعي البصري خاصة الانترنت والتلفزيون هذا الأخير الذي أصبح يشاهده معظم سكان الكرة الأرضية بل أصبح يغزو الحدود، والدول ويقتحم المنازل الآمنة عبر الأثير والأقمار الصناعية المتقدمة، ونجد العديد من القنوات الفضائية تعمل على عرض الظروف المعيشية الصعبة في الدول المصدر، والرخاء المعيشي في الدول المقصد وتبيان حجم الفجوة بينهما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي زاد من إصرار العديد على شد الرحال لخوض غمار الهجرة غير الشرعية.

● تصرفات المغتربين أثناء عودتهم:

من الأسباب التي أدت إلى خوض تجربة الهجرة غير الشرعية إلى دول المقصد عملية التأثير التي يمارسها المهاجرين العائدين من الخارج باقتناء أجهزة متطورة من سيارات وآلات الكترونية، والسكن في منازل ضخمة واقتناء ملابس الرفاه والدخول في مشاريع واستثمارات ضخمة⁵¹، فهذه المظاهر وغيرها كان لها بحق فعل مزلزل في قلوب من تخلف بهم الركب وشلهم الانتظار والقلق⁵²، وربما لهذا السبب تُقدم العديد من الدول المطللة على البحر أكثر قربا منها ممن أصيبوا بحمى الرحيل في فصل الصيف فصل عودة المغتربين إلى أرض الديار.

المبحث الثالث: آثار انتشار الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة السرية أو غير الشرعية من القضايا المتشابكة في أبعادها والمتداخلة في أطرافها فهي لا تخص طرف معين ولا تتعلق بفئة معينة وإنما تخص دول المقصد باعتبار أنها البلدان الذي ينزح منها الأفراد إلى بلدان أخرى يروا فيها أمالهم لتحقيق أحلامهم، ومن جهة أخرى دول الاستقبال التي تستقبل سيل المهاجرين نحو أقاليمها، دون تجاهل حالة المهاجر غير الشرعي أثناء دخوله دول الاستقطاب بدون استأذن والعيش فيها دون ضيافة واستقبال وسوف نشرح هذه الآثار في النقاط التالية:

المطلب الأول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول المنبع

إن الرحلات التي ينظمها المهاجرين السريين تشمل أغلبها فئة الشباب هذه الفئة التي تعد الشريحة الأهم باعتبارها القاعدة الأساسية للهجرة السكانية، وهذا فعلا ما حدث في بلدية الخريبة المجاورة لمدينة الغزوات الجزائرية فعند التجول في هذه البلدية يلاحظ كأنها مدينة خالية من السكان خاصة الشباب⁵³، وهذه النتيجة يترتب عليها نتائج أخرى ذات علاقة ولا تقل خطورة على دولة المقصد فإذا تناقص السلم الهرمي للشباب فالأكيد حدوث خلل في التوازن بين الذكور والإناث وبالتالي تضعف نسب الزواج وتنخفض معدلاته فتؤدي إلى انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع فضلاً على أن عودة هؤلاء الشباب إلى أرض الوطن في حالة طردهم من بلدان المقصد واستلامهم من قبل الحكومة الجزائرية قد يولد لديهم الشعور بالمهانة والانتقام من الوطن خاصة في ضل البطالة المتفشية إلى ارتكاب جرائم تهدد وتمس المصالح الجديرة بالحماية كجرائم الاعتداء على المال والأشخاص.

المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاستقطاب

بعد استفادة دول شمال البحر الأبيض المتوسط من أبناء جنوبه حاولت دول الشمال أن تضيق الخناق بتشديد الحراسة وتعقيد الإجراءات لمنع الدخول إليها، وذلك بخلق آليات تسعى في طياتها تخفيف منابع الزحف البشري القادم نحو أراضيها بصورة غير قانونية⁵⁴ معتبرة أن هؤلاء البشر مجرد عبئا يقع على كاهلها، وأداة سلبية للعبث بأمنها الوطني، ووسيلة لتهديد استقرارها الداخلي وفي هذا الصدد أقر مجلس النواب الأمريكي قانوناً في ديسمبر 2005، يتضمن بنود تعتبر المهاجرين غير النظاميين، ومن يتعامل معهم مجرمين، ودعا إلى إنشاء سياج عالي التقنية على طول أجزاء الحدود الأمريكية مع المكسيك بهدف الحد من تسلل المهاجرين⁵⁵.

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المهاجر غير الشرعي

إن الهجرة غير الشرعية تلقي بظلالها السلبية على كل مهاجر غير شرعي أراد الرحيل لمعانقة الضفة الأخرى، لتبدأ رحلته بالمخاطرة بحياته، وسلامته الجسدية حيث قد تحطم آماله على صخور السواحل الأوربية، وإذا نجح بالعبور بسلام وأمان حدود دولة المقصد تبقى دقات قلبه في ارتجاف دائم، واحتراس ملؤه الخوف والقلق من إلقاء القبض عليه من قبل سلطات الدولة التي دخل إليها دخيلاً بدون استئذان ليتحول المهاجر المهرب من كائن اجتماعي ويؤ ثقافي إلى كائن بيولوجي محض معتقل أفكاره، وحبيس مبادئه التي يحملها معه من وطنه⁵⁶ وهذا ما ثبتته الدراسات النفسية بأن الهجرة سواء كانت طوعية أو قسرية، كما هي الحال في أثناء الحروب والكوارث الطبيعية، وفردية أو جماعية فإن لها آثارها النفسية على الفرد المهاجر، وإذا أسعف المهاجر السري الحض وكان سليم من

الأمراض النفسية ووجد عملاً فلا تكون حياته أكثر حظاً لأنه بمجرد أن يجد عملاً سرياً يكون قد وقع على بياض حياة يشتغل فيها بدون أن تراعى فيها أبسط الحقوق والقيم الإنسانية، ويمكن أن يبقى على ما هو عليه مدة طويلة علّه يكسب الأقدمية التي تحقق له التخلص من وضعه غير القانوني الذي يعيشه.

الخاتمة:

إن عرض أسباب استفحال الهجرة غير الشرعية هي عوامل متداخلة ومتغيرة بتغير أهمية كل عامل مع مرور الزمن فنجد عوامل تربعت واستفحلت في دول المقصد كسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جعلت أفرادها يفرون منها ولو بدون إتباع الأطر القانونية واحترام الأمانة الإنسانية المبعوثة في النفس البشرية مقابل حق متأصل في النزعة البشرية بالبحث عن حياة أفضل واستقرار أكثر في دول المقصد غير أن الرياح تهب بما لا تشتهي السفن فدول المقصد على الرغم من تحسن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي تعتبر من يدخل إليها بدون استئذان دحياً عليها يجب طرده وإبعاده لكونه يهدد أمنها واستقرارها والأکید أن الهجرة غير الشرعية مستمرة وستستمر من دول الطرد إلى دول الجذب مادامت هذه الظروف موجودة سواء بالنسبة لدول المقصد أو المنبع، وعليه نقترح ما يلي:

- تكريس التنمية ونقص بذلك خلق آليات حقيقية لتحقيق التنمية الشاملة في بلاد المقصد من خلال فتح أجندة الحوار بين عالم الشمال والجنوب بضرورة مساعدة دول الشمال دول الجنوب من خلال الإعانات المالية والوسائل التقنية للقضاء على الأزمات والظروف السيئة التي تتخبط فيها دول الجنوب.

- تعزيز قدرات السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون وسلطات المراقبة الحدودية في البلدان على مكافحة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بهذه الظاهرة مع الحرص على حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يقعون ضحية لهذه الجرائم.

تحسيس الوعي البشري بخطورة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها السلبية على الدول والأشخاص.
بناء علاقات الشراكة بين بلدان المرسلين وبلدان المستقبل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين.

الهوامش:

- 1- المنجد في اللغة و الإعلام، الطبعة 39 ، دار المشرق، بيروت، دون سنة النشر، ص 855.
- 2 - ابن منظور، لسان العرب ، الطبعة السادسة، المجلد الخامس عشر، دار صادر 2000، ص 22.
- 3- كريم متقي مشكور، الهجرة السرية للأطفال القاصرين نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية و التشريعات الوطنية ، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون)، جامعة سيد محمد بن عبد الله ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس ، المغرب، 2006 ، ص 7.
- 4 -عادل ابوبكر الطلحي ، الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا مقال متوفر على الموقع الالكتروني 63193149/...www.youm7.com/story/2017/4/1/
- 5 - سورة النساء الآية 97.
- 6 - سورة الأنفال الآية 74.
- 7 - سورة العنكبوت الآية 25.
- 8- مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016-2017 ص 1
- 9- أنظر خالد فهمي، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم 64 سنة 2010 والاتفاقيات
- الدولية و التشريعات العربية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ، الإسكندرية، ، 2009 ، ص192
Graziano Battistella, Irregular Migration An Approach to An Intractable Issue , Organization For Migration,International Institute Of Humanitarian law , 2008 p 51.And International Migration And Human Rights Challenges And Opportunities On The 60 th Universal Declaration Of Human Rights, Global Migration Group, United Nations, 2008. P07.
- 10- نصيرة عتيق، الهجرة غير الشرعية في ظل الشريعة الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة لقانون، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 19-20 أبريل 2009، ص288.
- 11- أنظر: عبد الحليم بن مشري ، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة ، ص 198.
- 12- مصطفى إبراهيم عبد الفتاح العدوي ، الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر الشرطي، العدد 72، المجلد الثامن عشر، القاهرة 2010، ص 18.
- 13- تنص المادة 175 مكرر 1 بموجب القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25-02-2009 المتتم لقانون العقوبات" دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة من 20 000 دج إلى 60 000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها

القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

14- انظر: عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 198.

15- غير أن هذا التقسيم ليس بتقسيم ثابت ومطلق فبعض الدول تمثل دول منشأ بالنسبة لتيارات الهجرة السرية ولكنها في الوقت ذاته تستخدم أقاليمها كمعابر وبعض الدول تمثل دول مقصد بالنسبة لهذه التيارات ولكنها في الوقت ذاته تعد دول معبر، فمثلاً تعد ليبيا في السابق بلد مقصد لتدفقات الهجرة السرية لارتباط حدودها مع بعض الدول الإفريقية كتشاد و النيجر و السودان كما تعد بلد عبور نظراً لموقعها الجغرافي مع بعض الدول الأوربية فالساحل الليبي يبعد عن مالطا بحوالي 350 كلم، وهناك بعض الدول تكون منشأ ومقصد وعبور للمهاجرين في آن واحد كالمغرب و الجزائر حيث تستقبل هذه الأخيرة العديد من المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية كمالى و نيجيريا بنية البقاء و الاستقرار بصفة غير شرعية أو بنية مواصلة رحلتهم إلى الدول الأوربية، و بالمقابل فهي دول تعاني من فقدان أبنائها لمحاولتهم الالتحاق بالركب الحضاري الغربي. للتوسع انظر: عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكرم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 47 وما يليها. محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية دراسات للنشر و البرمجيات، القاهرة، 2013، ص 31. و إيمان شريف، الشباب المصري و الهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، قسم البحوث و الجريمة، القاهرة، 2010، ص 58. راجح كذلك أحمد الحداد، التدابير الأمنية لمكافحة ظاهرة تهريب الأطفال في الجمهورية اليمنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2011، ص 34

Claus Folden ،Katarina Gembicka ،Sarsembayev Marat Aldangovich ، Natalia Hadjimuratova Davron Mukhamadiev ، Baseline Research On Smuggling Of Migrant In From And Through Central Asia ، International Organization For Migration, Vienna, September 2006 , p 05.

16- يسري الجوهرى ، جغرافية السكان ، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف ، 1990 ، ص 187

17- كريم متقي مشكور ، المرجع السابق، ص 212

18_ أمير فرج يوسف ، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع و القانون و المواثيق و البرتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، 2012، ص 33 .

19 - جبار بوكثير، مهدي بولطار ، قراءة اقتصادية لأسباب الهجرة غير الشرعية مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي ، 19-20 أفريل 2009، ص 203

20- حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، اثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب، مجلة دراسات نفسية، العدد الأربعين ، مركز البصيرة للبحوث و الإشارات و الخدمات التعليمية ، 2011، ص 136

21- حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، المرجع السابق، ص 136

- 22- تركي بن محمد العطيان ، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي ، دراسة نقدية على المجتمع السعودي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، العدد الرابع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 363.
- 23- أسماء درسي ، البطالة و الجريمة دراسة تحليلية لواقع الظاهرة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، العدد 02 ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق، 2009، ص 338 .
- 24 -الغالي احرشاوا، البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة (حالة خريجي الجامعة المغربية) مجلة دراسات نفسية ، العدد الأربعين، مركز البصيرة للبحوث و الإشارات و الخدمات التعليمية، 2011 ص 32
- 25- تركي بن محمد العطيان ، المرجع السابق ، ص 363 .
- 26 -عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي و علاقتها بالجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض، 1406، ص 42.
- 27- حكيمة أيت حمودة ، عائشة بن صافية ، المرجع السابق ، ص 140 .
- 28 -بدر صالح عبيد محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص 53
- 29-Sarah marniesse . note sur les differentes approchs de la pauvrentes approches de la pauvrette division de la macro economie departement des politiques et etudes l gence franaise de developpement. France. 1999 . p 1
- 30- لغربي اسياء ، دليل مؤشرات التنمية البشرية، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الامم المتحدة بيروت، 2001، ص 83
- 31- منية عبد الرحيم، " أطفال الشوارع دراسة اجتماعية قانونية" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص ، كلية الحقوق جامعة، سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003، ص 65.
- 32- زهير حطب " تطور بنى الأسرة العربية والجدور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة" معهد الإنماء العربي، الدراسات الإنسانية، لبنان الطبعة الثالثة، بيروت، 1983، ص 113.
- 33- كريم متقي مشكور ، المرجع السابق، ص 184
- 34- Derfoufi Mounire , Opcit , P28 .
- 35 عادل ابوبكر الطلحي ، الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا مقال متوفر على الموقع الالكتروني : 63193149/...www.youm7.com/story/2017/4/1/
- 36- ادريس الكراوي، " الاقتصاد المغربي، التحولات والرهانات"، دار النشر المغربية، المغرب ، 1996 ص 20.
- 37- كريم متقي مشكور، المرجع السابق، ص 26.
- 38- نجاح قدور ، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي (حالة المغرب) مقال على الموقع الالكتروني platform.almanhal.com/Files/2/74714
- 39- فريدة قاضي ، الهجرة غير الشرعية خلفياتها ودوافعها، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الخامس، مركز البصرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2010 ، ص 61 .

- 40- بلفراق فريدة ، التجمعات العربية الإفريقية في المهجر ومسألة الهوية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية ، إشكالية جديدة للقانون إشكالية جديدة للقانون، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، 19-20 أبريل 2009، ص 120
- 41- سهام يحيوي، أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2014، ص 142.
- 42- ومن مظاهر ذلك اتفاقية تشغن والتي سعت من خلالها الدول الأوربية إلى توحيد ذاتها وحماية حدودها الخارجية وفتح حدودها الداخلية مع بعضها البعض قصد تكوين جماعة اقتصادية متماسكة تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الخارجية خاصة في المجال الاقتصادي
- 43- والتي تعود فكرة إنشائها إلى المستشار الألماني **Helmut Kohl** بمناسبة قمة لوكسمبورغ في 29- يونيو 1991 وذلك على منوال النموذج الفدرالي الألماني لمكافحة الإجرام المنظم ، ونجحت هذه الفكرة وتم التصديق عليها بمقتضى المادة الأولى k من اتفاقية ما سترخت **Maasticht** وفي 7-فبراير . للتوسع أكثر انظر: محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصدائها على الأنظمة العقابية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 312
- 44 -أحمد رشاد سلام، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري و في القانون الدولي الخاص ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 262
- 45- أنشئت الوكالة الأوربية لإدارة الحدود من قبل الاتحاد الأوربي بين عامي 2000 و 2001 ، ويقع مقر هذه الوكالة في فيروسنفي ببولونيا ، وخصصت لها ميزانية بقيمة 88.8 مليون أورو سنة 2009 ، و 87.9 مليون أورو سنة 2010 من اجل مكافحة التهديدات الأمنية وعلى رأسها الهجرة السرية .
- 46- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، 2013، ص 82
- 47- وسيلة شابوا، النظام القانون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية، مركز الجامعي الحاج أقي اخموك، تمارست ، 21-23 ماي 2010 ، ص 10
- 48- Derfoufi Mounire ,Opcit , P32 Et Thomas Krings,Opcit,P76 .
- 49 - كريم متقي مشكور، المرجع السابق، ص 122
- 50- للتوسع أنظر محمد بن وراث ، مفيدة لمزري ، المرجع السابق، ص 198، و سمير بو دينار ، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في الدول غرب أوربا ، أعمال ندوة إدارة جامعة الدول العربية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بالتعاون مع كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 23-24 أبريل 2007، ص 116.

- 51- للتوسع أنظر: رضا محمد هلال، تداعيات هجرة العمالة على أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 889، يناير 1995، ص 62. و خديجة المضمض، هجرة النساء، مجلة الهجرة القسرية، النوع و النزوح، العدد التاسع، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، 2001، ص 17.
- Diedhiou Lamine, Le Contexte Des Migrations Senegalaises Vers Le Maroc, Une Migration Transit Ou D' installation, Memoire Pour L Obtention Du Master, Universite Mohammed V Souissi, Faculte Des Sciences Juridiques Economiques Sociales, Ag dal- Rabat, 2011,P68
- 52- أحمد بنعمو، أطفال الهجرة السرية و أشكال استغلالهم، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 144.
- 53 - محمد معمر، أسباب ودوافع الإقبال، (رسالة للنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع 2008 - 2009، ص 128.
- 54 طعيبة أحمد، مليكة حجاج، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في بعدها الدولي والوطني، الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها في ظل التحديات الأمنية الجديدة، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015، ص 04
- 55- جورج ثروات فهمي، تحديات الوجود اللاتيني في الولايات المتحدة الأمريكية، المجلة السياسية، العدد 165، المجلد 41، القاهرة، 2006، ص 65.
- 56- Pino Luca Trombetta , Vers Un Islam Italien, Migration Et Citoyenneté, Actes Du Colloque International Organise A La Faculté Des sciences Juridiques, Économiques ET sociales Rabat-Agdal ,25-26 Avril,2003 P141 Et Agir Contre La Traite Des Personnes Et Trafic De Migrants, (Manuel De Formation De Base),Opcit ,P 19.